مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد10/ العـدد: 3 (2022)، ص: 21-40

المواطنة والتنشئة السياسية في ظل العولمة

Citizenship and political formation in the shadow of globalization

أوشن جميلة[1]

[1]جامعة البويرة ، Dj.ouchene@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/17 تاريخ القبول: 2022/09/17 تاريخ النشر: 2022/09/23

ملخص:

يتناول هذا المقال التنشئة السياسية ودورها في تأهيل المواطن و إعداده ليكون عضو في المجتمع السياسي والذي تهدف التنمية السياسية إلى تشييده بحيث يكتسب شروط العضوية الفعالة، ليس فقط بالانتماء والولاء، بل وبالمساهمة النشطة والانخراط في العملية السياسية والمشاركة بكافه مستوياتها وآلياتها. ومن خلال هذا المقال سوف نتطرق إلى واقع التنشئة السياسية في ظل العولمة وانعكاساتها .

كلمات مفتاحية: التنشئة السياسية، قيم المواطنة، المشاركة السياسية، العولمة السياسية .

Abstract:

This article deals with political upbringing and its role in qualifying the citizen and preparing him to be a member of the political community, which political development aims to build so that he acquires the conditions for effective membership, not only by belonging and loyalty, but by active participation and involvement in the political process and participation at all levels and mechanisms. Through this article, we will address the reality of political upbringing in light of globalization and its repercussions.

Keywords: Political upbringing, citizenship values, political participation, political globalization.

المؤلف المرسل: جميلة أوشن

1. مقدمة:

تحتل التنشئة السياسية مكانة غاية في الأهمية بالنسبة إلى المجتمع والنظام السياسي، و من أهم وأسمى مهام التنشئة السياسية قيامها بدعم الوحدة الوطنية و ترسيخ روح الاندماج القومي الذي غالباً ما يتآكل في الدول ذات التباين الواضح في اللغات والأعراق والأديان فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في دولة ذات التباين العرقي والأيديولوجي و الطائفي يساهم بصورة كبيرة في رأب صدع الوحدة الوطنية ناهيك عن مساهمتها في تجسيد شعور قوي بالهوية الوطنية، إضافةً إلى كونها تساعد في عملية التطوير الثقافي للفرد .

2- مفهوم التنشئة السياسية وأبعادها :

يعرّف كلٌ من نورمان أودلر، وتشارلز مانجتون، التنشئة السياسية بأنها: عملية تعلُّم القيم والاتجاهات السياسية، والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، من خلال الأسرة والمدرسة والتفاعل مع الحكومة والمواقف السياسية المختلفة.

وفي ضوء هذا التعريف، يمكن القول: إن التنشئة السياسية كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد لا يمكن أن تتم بوجه واحد أو بأسلوب واحد، (غيث ، 1982، ص132) وباعتبار أن هذه العملية التنشئة تبدأ مع الفرد منذ ولادته وتستمر معه حتى مماته، فإن الفرد أثناء ذلك يأخذ من المصادر ويستقي من القنوات التي قد تختلف في أساليبها وأدواتها في التنشئة، ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد، وهو إما تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية وسياسية يكون

من خلالها عضوا فاعلا في المجتمع الذي يعيش فيه، أو تنشئته تنشئة سلبية يكون فيها عبئا على المجتمع أو درجة ما بين الطرفين النقيضين.

لقد جاءت أول دراسة حول هذا الموضوع على يد هربرت هايمان، الذي جاء اهتمامه بالتنشئة السياسية في ضوء دراسته المتعلقة بالسلوك السياسي، وقد عرّف التنشئة السياسية بأنها تعلم الفرد لأنماط سلوكية واجتماعية تساعده على أن يتعايش مع الأعضاء الآخرين في المجتمع، وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع ، مما يساعد هذا الفرد على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع، وعرف كينت لانغتون التنشئة السياسية بأنها تلك الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى آخر أو تلك العملية التي يتعلم الفرد من خلالها المواقف الإتجاهية والأنماط السلوكية الوثيقة الصلة بالحياة السياسية، فيما عرفها كل من جرين شتاين وسيدني في مؤلف لهما حول التوجيه السياسي والثقافة السياسية عند الشباب الفرنسيين، بأنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية والخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة وعن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع.

وكما نلاحظ أن تعدد وتنوع تعريفات التنشئة السياسية يعكس أبعادا أيديولوجية وثقافية لدى المعرفين ويعبر عن تنوع أشكال التنشئة عبر المجتمعات، فاعتبار التنشئة تعليما وتلقينا فإنه يتضمن معنى الجبر والإكراه، أما اعتبار التنشئة اكتسابا فهو يتضمن معنى الحرية في الاختيار مع أنه يتضمن تلقينا إجباريا ولكنه لا ينفي أشكال أخرى من اكتساب الثقافة السياسية، وقد أشار دوركايم إلى الجانب القسري في التنشئة، حيث اعتبر أن التنشئة السياسية هي عملية سلطوية تمكن المجتمع من الاستمرارية وتقوية التجانس، وذلك بنقل القواعد التي تحكم المجتمع إلى الفرد.

حيث أنه في الواقع لا توجد تنشئة سياسية تعمل على إعادة إنتاج الثقافة السياسية دون تغيير أو تبديل، كما ولا يوجد جيل يقبل ثقافيا وسياسيا أن تكون ثقافته نسخة طبق الأصل للثقافة السياسية للأجيال السابقة، وخصوصا في عصر معلوماتية الثقافة الذي نعيشه الآن. كما أن هناك علاقة انسجام بين التنشئة الاجتماعية والسياسية واندماج، وخصوصا في المجتمعات المستقرة، حيث يكون النظام السياسي مرتبطا بالنسق الاجتماعي ككل، ومنبثقا منه ومتجها إليه، ومن هنا فإن الخصائص العامة للتنشئة الاجتماعية متضمنة في التنشئة السياسية وهي:

- **الخاصية الأولى:** إن التنشئة السياسية تعمل على أن يكتسب الإنسان الثقافة السياسية لمجتمعه، وذلك يعني اكتساب غالبية قيم ورموز وتوجهات الحياة السياسية العامة السائدة في بلده، وعملية الاكتساب هذه هي عملية متواصلة تدريجية تبدأ منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

- **الخاصية الثانية :** وهي تكامل الثقافة السياسية في الشخصية، بحيث يتحدد السلوك السياسي للفرد انطلاقا من الثقافة السياسية لمجتمعه، فمثلا التنشئة السياسية في المجتمع الديمقراطي، يفترض بها أن تؤدي إلى خلق مواطن يؤمن بحرية الرأي والعقيدة وبالتعددية السياسية أي خلق مواطن ديمقراطي.

- **الخاصية الثالثة :** وهي أن تمكن التنشئة السياسية الفرد من التكيف مع النسق السياسي، بحيث أن يشعر الفرد بانتماء حقيقي للنسق السياسي كمشارك أو مؤيد أو حتى كمعارض(عبد النور، 2006 ، ص 65) ولكن كل ذلك ضمن ثوابت النسق، بحيث لا يشعر بغربة سياسية تجاه الثقافة السياسية السائدة في مجتمعه، وبهذا فإن التنشئة السياسية الناجحة تكسب الفرد حمولة ثقافية وفكرية وممارسات تكون هي المحدد الضروري لتصرفاته وأفعاله وردود هذه

الأفعال في مجال العمل السياسي فيما يتعلق بالمشاركة أو اللامبالاة السياسية، أو بالتأييد أو المعارضة للنظام السياسي القائم.

1.2 - التنشئة السياسية والثقافة السياسية: ترتبط الثقافة بالتنشئة السياسية ارتباطا عضويا، حيث إن الثقافة هي المحيط العام الذي تتفاعل فيه التنشئة السياسية وتستمد منها مضمونها الاجتماعي والسياسي، فالثقافة عموما هي مجموعة العناصر من قوانين وعادات وتقاليد وسياسة وغيرها لها علاقة بطريقة التفكير والشعور والسلوك، حيث تكتسبها الجماعة وتتعلمها وتشارك فيها، وهي ما تعطي الأشخاص قيمتهم وشخصيتهم المتميزة، أما الثقافة السياسية فهي جزء من الثقافة بمفهومها العام، حيث أنها طرق التفكير والسلوك السياسي الخاص بجماعة ما، وبذلك فإنها تكتسب نفس خصائص الثقافة ولكن مطبقة على المستوى السياسي، وتتمثل هذه الخصائص في:

1- طرق التفكير والشعور والسلوك.

2- صياغة ما سبق من طرق في النظم القانونية والشعائر والطقوس الخاصة بالجماعة وكذلك قواعد السلوك والمعارف والعلوم والدين وغيرها.

3- التشارك في طرق التفكير والشعور والسلوك داخل الجماعة الواحدة مع إمكانية التخصص أكثر مما يشكل ثقافات فرعية.

4- الثقافة بالاكتساب عن طريق التعليم والتلقين والمعايشة وليس بالوراثة.

إن الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، وهذه العلاقة بين الثقافة السياسية والثقافة العامة تتماشى مع علم الاجتماع السياسي الذي يحيل السياسة إلى موائلها الاجتماعية بما فيها الثقافة، وقد كانت الماركسية أول من لفت الانتباه إلى علاقة الأفكار والعواطف بالمواقف السياسية، كما وكان الأمر كذلك عند ماكس فيبر الذي ربط النظام الرأسمالي الاقتصادي والسياسي بالعقيدة البروتستانتية.(السمالوطي، 2000، ص 84)

ولقد أعطيت الثقافة السياسية عدة تعريفات ، بحيث اعتبرها روي ماكريدس بأنها تمثل الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة، أما روبيرت هيل فإعتبرها بأنها العامل الذي يفسر أنماط التعرض السياسي، ولكن أهم مقاربة علمية للثقافة السياسية هي ما قام به ألموند وفيربا، حيث أعتبروا أن الثقافة لها ثلاثة أبعاد هي:

- **الجانب المعرفي:** ويتعلق بالمعارف العامة حول النظام السياسي.
- **الجانب العاطفي:** ويتعلق بالولاء الشخصي للزعماء والمؤسسات السياسية.
- **الجانب التقييمي:** وهو يتضمن الأحكام القيمية حول الشأن السياسي، ومن هنا فقد تم تقسيم الثقافه السياسية إلى ثلاث أنماط هي:
- **ا لثقافة السياسية الرعوية:** وهي التي ترتبط ببنية تقليدية غير مركزية.
- **ثقافة الخضوع**: وتتعلق ببنية سلطوية ممركزة.
- **ثقافة المشاركة:** وتتعلق ببنية ديمقراطية، ومنها فإن كل نمط مما سبق يبلور لنفسه نوعا خاصا من التنشئة السياسية يدعم توجهاته ويحافظ على وجوده ويعزز لدى الأفراد القيم والتوجهات التي تتوافق مع بنيته الثقافية ومرتكزاته الأساسية التي يعتمد عليها، وأحيانا يمكن أن تتعايش الأنماط الثلاث في مجتمع واحد، مما يولد تنشئة سياسية متعددة . (الخزرجي، 2004، ص 45)

وأخيرا فإن التطابق بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية ضروري لتأمين إستقرار النظام، لأن كل ثقافة تسعى لأن تكون مقبولة من جميع أفراد المجتمع (خلق توافق إجتماعي سياسي)، ومن هنا جاءت المطالبة بالإهتمام بالتنشئة السياسية التي تسمح للأفراد بإستبطان وإكتساب معاييرها وقيمها والقبول بلعب دور في مؤسستها، وهذه العملية التي تربط أفراد المجتمع بالثقافة السياسية هي ما سماها موريس دفرجيه بالتثقيف بمعنى (التنشئة السياسية).

2.2- المشاركة السياسية وأبعادها: يتطلب الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية، توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدًا لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

فالمشاركة قد تعنى أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشئون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى: حكومي، أو محلي، أو قومي وهناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلى، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريًا أو تقريريًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشر.

وهي قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة، التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي.(معوض، 1983، ص 163)

كما تعني المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى، في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية، أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

كما قد تعنى تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات؛ لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها؛ لمواجهة الحاجات الضرورية، وفقًا لخطط مرسومة، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

المشاركة السياسية تعنى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون؛ بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها.

كما قد تعني المشاركة السياسية، العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً: أشكال ومستويات المشاركة:

لما كانت المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية، أو التطوعية، التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة، تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى، في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام.

أ - المستوى الأعلى: وهو ممارسو النشاط السياسي، ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- المستوى الثاني: المهتمون بالنشاط السياسي Politically Relevant People ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية (عزت، 201 ، ص127)

ج- المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر

للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د- المستوى الرابع: المتطرفون سياسيًّا Excessive Participation، وهم أولئك التين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو تجاه النظام السياسة بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة، وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

3.2- مراحل للمشاركة:

أ . الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام، أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة، وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية؛ حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم، أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات، أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ب . المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع، على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي، وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة، والشخصيات القومية كالوزراء.

جـ . التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية، بالدعم والمساندة المادية، من خلال تمويل الحملات، ومساعدة المرشحين، أو بالمشاركة بالتصويت.

د . المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوى، والالتماسات، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

وتوجد المشاركة في كافة الأنظمة السياسية على اختلافها، وإن كانت بالطبع تبدو أكثر وضوحًا وصراحة في التعبير عن نفسها، في ظل الأنظمة الديمقراطية، التي تتيح مساحات أكبر من الحرية، واحترامًا لمنظومة حقوق الإنسان، وانتخابات دورية حرة وتنافسية، وبالتالي تتيح قدرًا كبيرًا لمشاركة المواطن بشكل فاعل في الحياة السياسية، وبالقدر الذي يهم المدافعين عن مشاركة أكبر، فإن الانغماس الحقيقي في عملية صنع القرار، سوف تجعل صقل هذه القرارات أكثر علاقة بالحاجات الحقيقية للمشاركين، وبالتالي أكثر تقبلاً من جانبهم، وبعبارة أخرى، أنه كلما زادت درجة المشاركة كلما ارتفع مستوى الشرعية، نتيجة لذلك. وفي مطلق الأحوال، فإن النقطة الرئيسة في هذا الموضوع، هي فيما إذا كانت المشاركة السياسية الأعظم مؤدية إلى تعزيز شرعية النظام، ذلك أن وجهة النظر المقابلة هي أيضًا محل نقاش واسع كذلك، وحسب الرأي الثاني، فإن المشاركة تؤدي إلى إدخال تعقيدات في عملية صنع القرار، وإحباطات من شأنها أن تقلل من كفاءة القرارات، وبالتالي من شرعية التين يصنعونها.

ويضيف أصحاب هذا الرأي، أن المشاركة المفرطة قد تخلق ظروفًا تعكس الرضا أو النزاع، وهو ما لا يظهر إلى السطح في الأشكال الأخرى للمشاركة، وإن كان موجودًا، ولكن لا تتوفر الأبنية والوسائل التي تسهل عملية تشكيله والتعبير عنه.

ولذلك يذهب البعض إلى القول: إن المشاركة تكون ذات أهمية بالقدر الذي تؤثر فيه على الحكومات فعلاً، وليس فقط بالذهاب إلى صندوق الاقتراع . (عزت، 2000، ص 69).

ومن ناحية أخرى، فإن الأقلية من الناس النشطين، تستطيع أن تتواصل في أفكارها بشكل منتظم مع ممثليها، عبر الرسائل، وفي أحيان كثيرة، فإن مثل

هذه النشاطات تحدث في نطاق ما يسمى بجماعات المصالح أو الضغط المنظمة، أو التنظيمات الخاصة بالأحزاب السياسية.

3- العولمة السياسية وقيم المواطنة :

- **العولمة Globalization :** ومن تعريفاتها أنها "الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البعدين الزماني والمكاني مما يجعل العالم يبدو صغيراً الى درجة تحتم على البشر التقارب في كل شيء". كما يعرفها البعض بأنها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد بالحدود السياسية أو الانتماء لوطن محدد أو دولة معينة، ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية". وترجمة الكلمة بالانجليزية تعني التعميم من حالة الفرقة الى حالة التوحد ومن حالة الاختلاف الى حالة التماثل، بحيث يتشكل وعي وقيم موحدة تقوم على مواثيق إنسانية عالمية عامة.

- **المواطنة Citizenship :** وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة بما يتضمنه ذلك من واجبات وحقوق."

- الوطنية Patriotism : وتعني حب الوطن والإخلاص والتضحية له وتقديم مصلحته على أي شيء آخر.

- **الهوية Identity :** وهي الصفات الجوهرية التي تميز الشخص عن غيره ، والهوية الثقافية لأي شعب هي السمات العامة المشتركة التي تميز حضارته عن غيرها من الحضارات. ويرى البعض أن هوية أي مجتمع تتضمن مكونات ثابتة وأخرى قابلة للتغيير.. فالدين واللغة مثلا هما من الثوابت الراسخة، بينما العادات والقيم وطرق التفكير قابلة للتغيير وفقاً لحركة المجتمع وتفاعله مع محيطه الخارجي.

ويتضمن مفهوم المواطنة التزاماً أخلاقياً تجاه الوطن الذي يعيش فيه الإنسان وذلك بدءاً بالحب له وانتهاءً بالولاء والإخلاص والشعور بالانتماء له وتقديم ذلك

على أي ولاء لطائفية أو قبلية أو مناطقية أو حزبية، وهذا بمعنى آخر هو فحوى المواطنة.

ساهمت العولمة بتجلياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم المواطنة والانتماء ، فحركات الهجرة الواسعة وانقسام الدول، وتقتت المجتمعات وانفصال الأقليات، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية والهوية القومية كلها أدت إلى اهتزاز التقليدي لمفهوم المواطنة والانتماء وبروز الحاجة إلى تعريف جديد لمفهوم المواطنة القديم ، والواقع إن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاته من خلال استهداف مبادئها الكبرى (حطاب، 2004، ص58) ولاسيما جانب الحقوق فيها، بل أساسا عبر استهداف المؤسسات والقيم التي انبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.

وبالتالي ، فكلما كانت مبادئ المواطنة العالمية هي في الشكل كما هي في الجوهر ، امتدادا لأشكال المواطنة المحلية ، فان ما طال هذه الأخيرة ما فتئ بحكم منطق الأشياء ، يطال الأولى ، يؤثر فيها ويطبع تجلياتها وعلى الرغم مما قد يبدو إسهاما للعولمة في تكريس المواطنة العالمية كونه تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، وكونها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والدمقرطة وما إلى ذلك ،على الرغم من هذا، فان عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة العالمية هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل . وفي ظل العولمة وتراجع مقولة الدولة _ الأمة وتمزق سيادتها ، زادت الأهمية النفسية لقومية الجماعة وأصبحت محاولة الوصول إلى التوازن بينهما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع قومي حميم وخاص مصدرا للنزاعات والتوترات .فالعولمة شجعت على مزيد من التنظير حول الثقافة المحلية والتقسيمات السياسية والثقافية والاقتصادية ، كما أدت إلى انهيار نظام التكتل والتجزئة العنصرية التي أعقبت لامركزية السلطة ، وهو ما أدى إلى ضعف الدول

بسبب فقدانها الدعم المادي والسياسي الذي كانت تتلقاه من الدول العظمى ، وهد بدوره يعني فرصا سياسية أكبر للتحديات الداخلية في مواجهة القادة السياسيين العرقيين الذين ينادون بحكم ذاتي أو مقاسمة السلطة مع الدولة بالإضافة إلى الخطاب السياسي ظل يركز على ديمومة الهويات العرقية خلف واجهة مركزية الدولة القومية، ومع العولمة بقيت الهوية الثقافية والعرقية هي الأكثر أهمية من الانتساب الى الدولة القائمة فأصبحت الأقليات تعود هويتها القومية من خلال الفضائيات والانترنيت ووسائل الإعلام المتنوعة، التي عززت الهوية ورسختها ، وعززت التفاعل بين الشعوب الأصلية بعضها مع بعض ، مما جعلها تملك الرغبة في الاحتفاظ بالقيم التقليدية في مواجهة عملية التجانس والتماثل في أسلوب الحياة العالمي الذي تفرضه وسائل العولمة الاتصالية ، فالصورة الذهنية عند مختلف الشعوب قامت وتقوم بسبب اللاتواصل الذي جعل الآخر ليس مكروها فقط ، بل غريبا أيضا، فالصورة الذهنية عن الفئات العرقية تمارس ضغوطا نفسية واجتماعية على أفراد الجماعات العرقية ، وهي تنعكس على واقع العلاقات والتفاعل الاجتماعي، وكما يبين هانتنغتون فان التعرض إلى أنماط جديدة من العلاقات يحتاج إلى مصادر جديدة للهوية، ومجموعة جديدة من التعاليم والمبادئ التي تجعل للحياة معنى وتتمثل تلك المصادر الجديدة في الهوية (الدين واللغة والثقافة) التي تفي بهذه الحاجات. وهناك أربعة معطيات جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطنة العالمية علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل :

الأول : يتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة أو الأمة في تشكلها وفي صياغة آليات اشتغالها.

الثاني : الاتجاه المسارع والحثيث لظاهرة العولمة ، باتجاه تقويض المرافق الكبرى لتي يعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها.

الثالث : يرتبط بالقيم الديمقراطية التي لم تفنأ العولمة تقدمها لبناء المواطنة العالمية التي لم تتراءى لفاعليها من مواطنة سواها، فقد ساهمت العولمة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السلطة كما يعتقد الليبراليون، (سعد، 2006 ، ص76) إلى ظهور شكل جديد من عولمة دولة القانون ، التي تقضي بأن الاحتياجات الإنسانية يجب أن تتخطى السيادة السياسية الوطنية لمبدأ حقوق الإنسان العالمي مع ولادة منطق الفصل بين السلطات على المستوى الدولي ووضع نواة سلطة قضائية عالمية تمثلها محكمة الجزاء الدولية الرابع : يرتبط بخاصية الاختلاف ، في المرجعية كما في الممارسة التي تدفع بها المواطنة، فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل للاقتصاد، كما للمجتمع ، كما للثقافة في حين إن المواطنة هي تعدد واختلا ف في النظرة كما في التمثل.

وبالرغم من كل المزايا التي جاءت بها العولمة إلا أنها لا تخلو من تأثيرات سلبية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها. والحقيقة أن تلك التأثيرات لا تقتصر على تعلق صغارنا وشبابنا بمظاهر الثقافة الغربية من رياضة وموسيقى وسينما وأزياء، ولكنها تمتد لتشمل مظاهر أخرى يمكن رؤيتها بوضوح من خلال جولة سريعة على شبكات تواصلنا الاجتماعية.. مظاهر تنخر كالسوس ليس فقط في هوية المجتمع الثقافية، ولكن أيضاً في وحدته الوطنية .ومن تلك المظاهر تآكل القيم والأخلاق وانتشار العنصرية والطائفية والقبلية، إضافة إلى الدعوات المباشرة وغير المباشرة لإحلال الولاء لأحزاب دينية سياسية محل الولاء للوطن.

إن منظومة الحقوق والواجبات التي يقوم عليها مفهوم المواطنة يتطلب بالضرورة دعمها بالقيم والمبادئ الأخلاقية التي يعتبر الدين أهم مصادرها (Powell& Cowart J,2003 ,P112) وأي تآكل لتلك القيم والمبادئ يعتبر إضراراً بذلك المفهوم .أما انتشار العنصرية والطائفية والقبلية بشكل واضح وعلني على شبكات التواصل الاجتماعي فانه يتصادم بشكل أساسي مع فحوى مبدأ

وفكرة المواطنة التي تقوم على العدالة والمساواة وعدم التفريق بين جهات الوطن ولا بين إنسانه.

تجاوز مخطط التفَتيت للمجتمع العربي الأبعاد السياسية والجغرافية إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية . وتأتي العولمة لتحقيق هذه الأهداف، فهي عولمة حضارية وهذه الحضارة بدورها تعبير ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة من الأمم على الرغم مما تطلقه على نفسها من وصف الإنسانية والعالمية.

فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما توجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة ولما كان المجتمع العربي مختلف بطبيعة موقفه وتكوينه الثقافي والحضاري، بمشكلاته وقضاياه (Varkey,K 2003,95,) فإن النظام الأمريكي يعمل على تدمير البنى الثقافية للبلدان النامية من خلال تدمير بناها المجتمعية وعزل الثقافة عن الواقع وتهميش المثقف والحد من فاعليته في حياة مجتمعه، لذا جاءت العولمة تدعيما لذلك التوجه.

4. الخاتمة:

إن للتنشئة السياسية علاقة بالثقافة السياسية، فإنني أعتبرها علاقة إجبارية ولا غنى عنها، حيث إن التنشئة السياسية لأي فرد كان، تبدأ من خلال العائلة التي يتربى فيها، وتوجهاتهم السياسية التي تتمثل في الأفكار والأراء التي يحملونها، ومن ثم يأتي دور المدرسة في تعزيز ذلك، وفي بعض الأحيان فإن الإضاءة على إتجاهات مختلفة قد تسهم في تغيير أو زيادة التشبت في الإتجاه السياسي، ويكون تأثير كل من العائلة والمدرسة في التنشئة السياسية للأفراد مرتبط إرتباطا مباشرا بالإطار العام الذي يتحدد بمدى إنتمائهم لطبقة إجتماعية معينة ومدى إلتزامهم بالعادات والتقاليد السائدة، وكذلك مع الأخذ بعين الإعتبار تأثير الدين والإعلام والخبرات المكتسبة للأفراد وغيرها من الأمور (المحيط العام)، وهذا كله يشكل الثقافة العامة التي من خلالها تنبع الثقافة السياسية والتي تساهم في التنشئة السياسية للفرد بشكل مباشر أو غير مباشر وبشكل إجباري (تلقيني) أو اختياري (عفوي)، ومن هنا فإن كل إنسان يكون إبن لبيئته بطريقة أو بأخرى، ومنها يتحدد اتجاهه السياسي من خلال تنشئته السياسية المرتبطة مباشرة بالثقافة السياسية لبيئته . ولا شك أن غياب ثقافة المشاركة السياسية عن الحياة السياسية العربية، وتهميش فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي العام، أمر لم يعد مقبولاً، ومشكلة لا يدرك الكثير منا تداعياتها ونتائجها الخطيرة، لدرجة أنهم أخذوا يتهمون المجتمع العربي بالتقاعس واللامبالاة والانشغال بأحواله الشخصي ولا نغالي إذا قلنا إن ذلك الغياب يكاد يكون المعضلة الأصعب تحول دون قيام السياسة بدورها الحقيقي في بلداننا العربية. لدرجة أن الساحة العربية تتناهبها، إما الفئات المرتبطة بالسلطة السياسية، أو الفئات الممثلة للرموز التقليدية والزعامات الدينية والطائفية والعشائرية

جدير بالذكر، أن غياب المشاركة السياسية عن الثقافة العربية المعاصرة، هو غياب طارئ، وليس قديما، لأن الذي يعود إلى أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، يجد بأنه كان لمؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبرلمانات الديمقراطية آنذاك، دور كبير في الحياة السياسية فمشاركة الناس في الحياة السياسية، كانت مشاركة فاعلة، بحيث يعتقد كل شخص أنه معني بشكل كامل بمستقبل بلاده غير أن فترة العمل السياسي الحر لم تدم طويلاً، بسبب احتكار غالبية السلطات العربية الفتية للحياة السياسية ، ومنعها للعمل السياسي المفتوح، وحصره في حدود الولاء لها.. الأمر الذي أدى إلى تسييس المؤسسات والأحزاب والمنظمات السياسية ، وتحويلها إلى مؤسسات شبه رسمية أولاً، وإلى إفراغها من مضمونها الاجتماعي والسياسي ثانياً. وقد أدى هذا التسييس إلى عزوف فئات واسعة من المجتمع عن العمل السياسي، واكتفائها بالمشاهدة الإعلامية وتحاول الأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي، وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها، وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني كونها مؤسسات مستقلة، وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة، وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً

مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا، وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف، وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

قائمة المراجع:

محمد عاطف غيث، (1982) . مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، الإسكندرية :دار النشر للمعرفة الحديثة .

ثناء فؤاد عبد الله ، (1997). آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت : مرآز دراسات الوحدة العربية.

ناجي عبد النور، (2006). النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلي التعددية السياسية، الجزائر: قالمة: مديرية النشر.

نبيل السمالوطي، (2006). بناء القوة والتنمية السياسية ، في كتاب أحمد وهبان :التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر.

تامر كامل محمد الخزرجي، (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، عمان : دار مجدلاوي .

جلال عبد الله معوض، (1983). " أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي " المستقبل العربي السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر.

خميس حزام والي، (2001)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر، بيروت:مرآز الدراسات العربية .

محمد نور البصراتي، (2003).الأحزاب والمجتمع، معوقات المشاركة السياسية، القاهرة: دار الجامعة للنشر.

هبة رؤوف عزت، (2001)، المرأة والعمل السياسي، رؤية إسلامية، رسالة ماجستير مطبوعة، الجزائر: دار المعرفة.

أحمد وهبان، (2000)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، الإسكندرية: دار الجامعة ، الجديدة للنشر.

سمير حطاب، (2004) ، التنشئة السياسية و القيم ، ط1، مصر: إيتراك للطباعة .

إسماعيل علي سعد، (2006).قضايا المجتمع والسياسة، مصر: دار المعرفة الجامعية.

Powell, L, & Cowart, J (2003)،Political campaign communication: inside and out. Allyn and Bacon.

Varkey, K.(2003) ، Political Theory A Philosophical Perspective. Indian Publishers Distributors.2003.